

بلاغ الشركات

البنك التونسي الليبي

المقر الإجتماعي : مبنى البنك التونسي الليبي، شارع محمد الباجي قائد السبسي، 1082 المركز العمراني الشمالي تونس

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31/12/2023 التي تم عرضها للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي انعقدت يوم 30 أبريل 2024 ، هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد محمد زياد الشاهد والسيد منعم بن أحمد.

البنك التونسي الليبي

الموازنة المجمعة

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
الأصول			
خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	أصل 1	63 466 092	31 213 955
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	أصل 2	423 093 412	136 189 317
مستحقات على الحرفاء	أصل 3	531 959 023	377 671 077
المحفظة التجارية	أصل 4	38 393	36 476
محفظة الاستثمار	أصل 5	300 150 206	106 375 756
أصول ثابتة	أصل 6	47 129 233	47 558 762
أصول أخرى	أصل 7	46 779 695	19 875 530
مجموع الأصول		1 412 616 054	718 920 873
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	خصم 1	0	0
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	خصم 2	481 068 080	229 044 545
ودائع وأموال الحرفاء	خصم 3	915 608 857	489 258 034
افتراضات وموارد خصوصية	خصم 4	0	941 585
خصوم أخرى	خصم 5	76 685 301	40 360 396
مجموع الخصوم		1 473 362 238	759 604 560
حقوق الأقلية		1 046	1 036
الأموال الذاتية			
رأس المال	مال ذاتي 1	100 000 000	100 000 000
الاحتياطيات المجمعة	مال ذاتي 2	-140 718 976	-75 735 043
نتيجة السنة المحاسبية		-20 028 255	-64 949 680
مجموع الأموال الذاتية		-60 747 231	-40 684 723
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		1 412 616 054	718 920 873

البنك التونسي الليبي
جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
ضمانات وكفالات مقدّمة	تعهد 1	41 093 669	36 906 061
اعتمادات مستنديه	تعهد 2	141 455 208	124 547 627
مجموع الخصوم المحتملة		182 548 877	161 453 688
تعهدات التمويل المقدمة	تعهد 3	128 993 755	28 891 393
مجموع التعهدات المقدمة		128 993 755	28 891 393
ضمانات مقبولة	تعهد 4	270 495 405	261 340 243
مجموع التعهدات المقبولة		270 495 405	261 340 243

البنك التونسي الليبي
قائمة النتائج المجمعة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
إيرادات الاستغلال البنكي			
فوائد دائنة ومداخل مماثلة	إيراد 1	49 229 681	28 879 096
عمولات دائنة	إيراد 2	18 485 126	17 057 870
مزايا محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	إيراد 3	3 488 612	3 194 964
مداخل محفظة الاستثمار	إيراد 4	15 238 644	2 107 892
مجموع إيرادات الاستغلال البنكية		86 442 063	51 239 822
أعباء الاستغلال البنكي			
فوائد مدينة وأعباء مماثلة (*)	عبء 1	49 320 797	24 913 966
عمولات مدينة	عبء 2	1 075 079	453 850
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		50 395 876	25 367 816
النتيجة البنكية الصافي			
إيرادات الاستغلال الأخرى		0	0
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات	عبء 3	-14 016 695	-49 783 209
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	عبء 4	-82 381	-71 616
أجور وتكاليف اجتماعية	عبء 5	-27 011 887	-23 965 246
أعباء الاستغلال العامة	عبء 6	-11 086 946	-10 639 232
رصيد الاستهلاكات و مدخرات الاصول الثابتة	عبء 7	-3 753 636	-3 704 595
نتيجة الاستغلال		-19 905 358	-62 291 892
رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية		23 186	-31 166
الاداء علي الأرباح		-222 733	-127 392
نتيجة الأنشطة العادية للشركات المندمجة		-20 104 905	-62 450 450
رصيد ربح/خسارة متأية من العناصر الطارئة		76 666	-2 499 154
النتيجة الصافية للشركات المندمجة		-20 028 239	-64 949 604
حصة الأقلية		16	76
النتيجة الصافية العائدة للشركة المجمعة		-20 028 255	-64 949 680

البنك التونسي الليبي
جدول التدفقات النقدية المجمعة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
أنشطة الاستغلال			
النتيجة الصافية		-20 028 255	-64 949 680
التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات		17 852 712	53 559 420
الفوارق الحاصلة:			
ودائع / سحبات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى		0	-1 398
ودائع الحرفاء		426 350 823	-4 576 422
قروض للحرفاء وتسبيقات / سداد قروض للحرفاء وتسبيقات		-168 304 641	10 726 063
سندات التوظيف		-1 917	-15 997
أصول أخرى		-26 904 165	3 781 824
خصوم أخرى		36 290 663	6 237 570
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	1-1	265 255 220	4 761 380
أنشطة الاستثمار			
اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار		-193 856 831	-53 633 680
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		-3 324 107	-1 452 851
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	1-2	-197 180 938	-55 086 531
أنشطة التمويل			
ارتفاع / انخفاض الافتراضات والموارد الخصوصية		-941 585	-5 994 721
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	1-3	-941 585	-5 994 721
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة		67 132 697	-56 319 872
السيولة أو ما يعادلها بداية السنة		-61 641 273	-5 321 401
السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة		5 491 424	-61 641 273

إيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة

الإيضاح الأول: تقديم المجموعة

تتكون مجموعة البنك التونسي الليبي من ثلاث شركات مختصة في مجالات متكاملة:

- البنك التونسي الليبي شركة خفية الاسم أنشئت في ديسمبر 1983 وتتمثل أغراض البنك أساسا في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدّتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الائتمانية الأخرى لآجال مختلفة وذلك بالعملية المحلية أو بأية عملة أخرى.
- ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الإستثمارية والتجارية وبالأخصّ المشاريع المشتركة منها بين البلدين.
- يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.
- يبلغ رأس مال البنك في تاريخ اختتام السنة المالية 2009 ما قدره 70 مليون دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 700 ألف سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.
- هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.
- ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.
- "العربية للاستخلاص"، شركة خفية الاسم أحدثت في أكتوبر 2002 ويتمثل الغرض الأساسي للشركة في تحصيل الديون التي يفوت فيها البنك التونسي الليبي لفائدتها. يبلغ رأس مال الشركة 2 700 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 27 000 سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.
- "كاب انفست سيكار"، شركة خفية الاسم أنشئت في أكتوبر 2002 ويتمثل غرضها الأساسي في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير وبهدف إعادة إحالتها في تدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات وإدارة محفظة من القيم المنقولة وبصفة عامة القيام بكل العمليات المالية أو التجارية أو المنقولة والتي لها علاقة وثيقة بغرض الشركة وتتماشى معه باستثناء امتلاك العقارات عدى ماهو ضروري للقيام بنشاط الشركة يبلغ رأس مال الشركة 1000 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 100.000 سهم بقيمة 10 دينار للسهم الواحد.

1.1 - مساهمة الشركة الأم في رأس مال الشركات الفرعية

يملك البنك التونسي الليبي 26.993 سهما من مجموع 27.000 سهما المكونة لرأس مال شركة «العربية للاستخلاص» وهو ما يمثل مساهمة بنسبة 99,97 %.

أما بخصوص مساهمته في رأس مال شركة "كاب انفست سيكار"، فإن عدد الأسهم التي يملكها بلغ 50.001 سهما وبذلك تكون المساهمة بنسبة 99,98 % باعتبار المساهمة عن طريق العربية للاستخلاص بنسبة 49,99 %.

الإيضاح الثاني: طرق ومراحل التجميع

1.2 - طريقة التجميع

يتم اختيار طريقة التجميع حسب نسبة حقوق التصويت التي يمتلكها البنك التونسي الليبي في كل من الشركتين وكذلك حسب قدرتها على توجيه السياسة المالية وكذلك التأثير بصفة فعالة على سياسة التصرف في الشركة.

وعلى هذا الأساس، تم اعتماد طريقة التجميع التام باعتبار درجة المراقبة التي تمارسها الشركة الأم في كل من الشركتين الفرعيتين (99,97 % و 99,98 % من حقوق التصويت بالشركتين).

2.2- تاريخ الإقفال

اعتمدنا كتاريخ للقوائم المالية المجمعة نفس تاريخ القوائم المالية الفردية لشركات المجموعة وهو 31 ديسمبر من كل سنة.

3.2 - مراحل التجميع

تم إعداد القوائم المالية المجمعة باتباع المراحل التالية:

- ✓ تجميع جميع بنود القوائم المالية للشركة الأم والمؤسسات الفرعية سطرا سطرا وذلك عن طريق جمع العناصر المتشابهة للأصول والخصوم وحقوق المساهمين وكذلك الشأن بالنسبة للإيرادات والمصروفات،
- ✓ إلغاء الأرصدة والعمليات المنجزة بين شركات المجموعة،
- ✓ مراجعة كافة الطرق المحاسبية المعتمدة وذلك للتأكد من تطبيق نفس المبادئ في جميع شركات المجموعة،
- ✓ إلغاء القيمة المحاسبية لمساهمة الشركة الأم في المؤسسات الفرعية والحصة الراجعة للشركة الأم في حقوق المساهمين في هذه المؤسسات الفرعية،
- ✓ تحتسب حصص الأقلية من النتيجة الصافية للمؤسسة الفرعية وتخصم من نتيجة المجموعة للحصول على النتيجة الصافية المتعلقة بمالكي الشركة الأم،
- ✓ تحتسب حصص الأقلية من الأصول الصافية للمؤسسة الفرعية وتعرض بالموازنة المجمعة بصفة منفردة عن الخصوم وحقوق المساهمين للشركة الأم.

4.2 - أهداف التجميع

يقع إعداد القوائم المالية المجمعة لأهداف مالية واقتصادية وتبعا لذلك فإن الحسابات المجمعة تهدف إلى إعطاء مساهمي البنك التونسي الليبي (الشركة الأم) القيمة الحقيقية لأسهمهم وذلك في إطار وحدة اقتصادية تجمع حصص الأغلبية والأقلية على حد سواء.

وتترجم تبعات هذا التوجه كالآتي:

- ✓ فارق الاقتناء: يؤخذ هذا الفارق في حدود نسبة الشركة الأم عند الاقتناء،
- ✓ النتائج بين شركات المجموعة: تلغى بالكامل النتائج المحققة والمتعلقة بصفقات مبرمة بين الشركة الأم والمؤسسات تحت المراقبة الكاملة،
- ✓ عرض حصص الأقلية: تعرض حصص الأقلية بالموازنة وحساب النتيجة على التوالي بين حقوق المساهمين والخصوم، وخصما من النتائج المجمعة.

الإيضاح الثالث: التصريح بالمطابقة

أعدت القوائم المالية طبقا لمقتضيات نظام المحاسبة للمؤسسات ونخص بالذكر المعيار المحاسبي رقم 35 (القوائم المالية المجمعة) والمعيار المحاسبي رقم 36 (المساهمات في المؤسسات المشتركة) وخاصة المبادئ المتعلقة بتقنيات وقواعد العرض والإفصاح الخاصة بإعداد ونشر القوائم المالية المجمعة.

الإيضاح الرابع: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية لمجموعة البنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقاً

للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقاً لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

1.4 - القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الموازنة بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدماً وغير المستحقة. كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة. وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة المالية خصماً من بند "مستحقات على الحرفاء". أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصماً من بند "مستحقات على الحرفاء". وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2.4 - أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء". توزع قيمة الإيجار على النحو التالي:

- ✓ جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين،
- ✓ وجزء خاص بالفوائد.

3.4 - محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار. تحتوي محفظة السندات التجارية حصراً على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير. تتضمن محفظة الاستثمار أساساً:

- ✓ السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع)
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتناؤها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار).

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار. تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي وقع تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب.

تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسمياً على توزيع هذه الأرباح.

4.4 - مخصصات المخاطر

1.4.4 - مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقاً لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عدده 91-24 و 99-04 و 2001-04 و 2001-12 و 2012-02 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 01 لسنة 2022 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013 أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات، عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من قيمة هذه الديون وبـ 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت بـ 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها.

كما اعتمد البنك على مقتضيات منشور البنك المركزي عدد 12 لسنة 2015 والمنقح بالمنشور عدد 5 لسنة 2017 وذلك بالإبقاء على التصنيف المعتمد في موفى ديسمبر 2014 بالنسبة للمؤسسات الناشطة في القطاع السياحي و المنتفعة بالإجراءات الاستثنائية.

وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ: الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء من هذا الصنف بـ:

- وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية مصادق عليها ووضعيّات محاسبية مؤقتة لا يتجاوز إعدادها 3 أشهر.

- تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

الصنف ب: الديون المصنّفة (ACTIFS CLASSES)

① الصنف ب 1: الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(ACTIFS nécessitant un suivi particulier)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي الأجل مؤكّدا. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تدهورا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللّجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 2 لسنة 2012 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى «مدخرات جماعية» تخصم من نتائج سنة 2011 لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

② الصنف ب 2: الديون غير المؤكّدة: (ACTIFS INCERTAINS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلي غير مؤكد في الآجال وتُصنف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها وإستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و180 يوما.

➡ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 2: 20 %**

③ الصنف ب 3: الديون المتعثرة: (*ACTIFS PREOCCUPANTS*)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهدّدا والتي يمكن أن ينجّر عنها خسائر للبنوك ممّا يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللّجوء إلى النزاعات.

➡ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 3: 50 %**

④ الصنف ب 4: الديون المشكوك فيها: (*ACTIFS COMPROMIS*)

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما.

➡ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 4: 100 %**

⑤ الصنف ب 5: الديون المحالة على النزاعات

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات وكذلك الديون التي يتعين احتسابها ضمن الخسائر.

➡ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 5: 100 %**

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في:

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة
- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي:

- ✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل و طاقة استيعابه وكلفة السرير. وتعُدّل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع وحصّة المصرف في تمويله.
- ✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصّة المصرف في تمويل المشروع.

✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي:

- المعدات العادية: تطبيق انخفاض ب 20 % سنويا على سعر الشراء

• المعدات الخاصة: تطبيق انخفاض بـ 40 % سنويا على سعر الشراء

• العقارات: تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.4 - مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الموازنة إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

4. 5 - معالجة الأصول الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء وتعتمد المجموعة طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و 5 %
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج ومعدات معلوماتية 10% و 33%

4. 6 - نظام المحاسبة متعددة العملات:

تعتمد المجموعة على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

4. 7 - الضرائب المؤجلة:

تطبقا لاتفاقية الحذر وبلاستناد إلى ما جاء في الفقرة 35 وما يليها من المعيار المحاسبي الدولي IAS 12 ولغياب مؤشرات واضحة تدلّ على وجود مرابيح كافية في المستقبل القريب، لم يأخذ البنك بعين الاعتبار الضرائب المؤجلة بعنوان الخسائر المسجلة في إطار تحول البنك إلى بنك شمولي. وتجدر الإشارة إلى أنّ البنك بإمكانه ترحيل هذه الخسائر بصفة لا منتهية.

الإيضاح الخامس: الأحداث الهامة

1-5: إحالة قسط من الديون المصنفة

تمت في موفى سنة 2023 و بقرار من مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 20 سبتمبر 2023، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى شركة "العربية للاستخلاص".

ويمكن تلخيص عمليات الإحالة كالآتي:

إجمالي الديون المحالة من ضمن الأصول المصنفة ب 4 وب 5: 19 160 006

-6 393 074

الفوائد المؤجلة

-12 766 932

المخصصات

إيضاحات حول الموازنة المجمعّة

1 - الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 63.466.092 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 31.213.955 دينار في 31 ديسمبر 2022، وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
6 429 411	15 158 569	1-1	نقدية بالخبزينة
24 784 544	48 307 523	2-1	أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية
31 213 955	63 466 092		المجموع

أصل 1.1: نقدية بالخبزينة:

تتمثل النقدية بالخبزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2023 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2022، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
91	176 751	الدولار الكندي
2 609 075	6 847 744	الأورو
2 625 825	4 544 505	الدينار التونسي
44 667	538 792	الفرنك السويسري
481	34 544	الجنيه الاسترليني
1 149 272	2 396 314	الدولار الأمريكي
-	64 870	الريال القطري
-	555 049	الدرهم الإماراتي
6 429 411	15 158 569	المجموع

أصل 2.1: أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية: ينقسم هذا البند كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
24 783 740	48 306 719	البنك المركزي التونسي
804	804	مركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية
24 784 544	48 307 523	المجموع

أصل 2: ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 423.093.412 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 136.189.317 دينار في 31 ديسمبر 2022

تفاصيله كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
15 206	10 546	1-2	حساباتنا لدى البنوك المحلية
26 867 944	97 105 568		حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية
26 883 150	97 116 114		حسابات المصرف لدى البنوك
895	1 100		مستحقات على المؤسسات المالية
109 305 272	325 976 198	2-2	توظيفات لدى البنوك
136 189 317	423 093 412		المجموع العام

أصل 1-2: البنوك المحلية:

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
2 731	2 699	البنك العربي لتونس
1 322	1 321	بنك الأمان
10 944	6 364	البنك التونسي الليبي
209	162	أكسيس كبيتال بورص
15 206	10 546	المجموع العام

أصل 2-2: توظيفات لدى البنوك:

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2023 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2022، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-	98 344 000	البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي
-	13 587 400	البنك المركزي التونسي بالأورو
-	5 489 663	البنك المركزي التونسي بالفرنك السويسري
-	602 732	البنك المركزي التونسي بالدولار الكندي
-	15 366 250	بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي
14 763 150	16 984 250	بنك تونس العالمي بالأورو
-	15 000 000	البنك الوطني الفلاحي بالدينار التونسي

62 770 800	107 256 425	بنك البركة بالدولار الأمريكي
6 561 400	33 968 500	المصرف الليبي الخارجي بالأورو
7 692 500	9 219 750	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
3 280 700	-	مصرف اليوفاي روما بالأورو
12 308 000	-	مصرف اليوفاي روما بالدولار الأمريكي
1 640 350	9 001 653	بنك المؤسسة العربية المصرفية ميلانو بالأورو
288 372	1 155 575	حسابات مرتبطة بالتوظيفات
109 305 272	325 976 198	المجموع

وتنقسم المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2023، كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	التوظيفات
279 096 758	مستحقات على المؤسسات البنكية لغاية 3 أشهر
46 879 440	مستحقات على المؤسسات البنكية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
325 976 198	المجموع

أصل 3: مستحقات على الحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 531.959.023 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 377.671.077 دينار في 31 ديسمبر 2022، تفصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2023		
57 007 531	50 430 101		أرصدة مدينة للحرفاء
585 069 977	758 891 152	3-1	مساعداً أخرى للحرفاء
642 077 508	809 321 253		المجموع الخام
-62 299 640	-62 541 789		فوائد مؤجلة
-194 210 348	-203 209 261		مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
-7 896 443	-11 611 180		مخصصات جماعية
377 671 077	531 959 023		المجموع الصافي

أصل 3-1: مساعداً أخرى للحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 758.891.152 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 585.069.977 دينار في 31 ديسمبر 2022، تفصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2021	ديسمبر 2023		
325 757 660	496 259 276	1-1-3	قروض للحرفاء
72 233 503	50 766 386	2-1-3	مستحقات غير مسددة
84 629 262	102 976 883	3-1-3	مستحقات في الاستخلاص
102 449 552	108 888 607		قروض في النزاعات
585 069 977	758 891 152		المجموع

أصل 1-1-3: قروض للحرفاء:

يشتمل هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
187 204 852	297 288 321	تمويل عمليات تجارية
55 883 409	124 315 540	محفظه قروض التمويل
81 191 295	68 845 642	جدولة قروض
1 331 104	5 662 773	قروض الإيجار المالي (1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
325 757 660	496 259 276	المجموع

(1) بعد خصم الاستهلاكات.

أصل 2-1-3: مستحقات غير مسددة:

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 50.766.386 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 72.233.503 دينار في 31 ديسمبر 2022، وهي كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2022	
18 920 748	12 650 976	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
40 626 437	29 569 216	قروض غير مسددة أصلا
12 547 890	8 464 036	فوائد غير مسددة على القروض
138 428	82 158	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
72 233 503	50 766 386	المجموع

أصل 3-1-3: مستحقات في الاستخلاص:

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2022 ما قدره: 102.976.883 دينار مقابل 84.629.262 دينار في 31 ديسمبر 2022 عند نهاية السنة الفارطة، وتتجزأ كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
90 436 944	90 436 944	الديون المحالة سنة 2004
12 365 012	12 365 012	الديون المحالة سنة 2005
2 500 879	2 500 879	الديون المحالة سنة 2007
5 698 418	5 698 418	الديون المحالة سنة 2011
9 504 423	9 504 423	الديون المحالة سنة 2020
4 886 123	4 886 123	الديون المحالة سنة 2022
0	19 160 006	الديون المحالة سنة 2023
-40 762 537	-41 574 922	مجموع الإستهلاك والديون المفرط فيها
84 629 262	102 976 883	المجموع

أصل 4: المحفظة التجارية:

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية بعد خصم المخصصات 38.393 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 36.476 دينار عند ختم سنة 2022. تتجزأ محفظة السندات كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
36 476	38 393	توظيفات لدى " أكسيس كبتال "
36 476	38 393	المجموع العام

أصل 5: محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 106.375.756 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 106.375.756 دينار عند ختم سنة 2022. تتجزأ محفظة الاستثمار كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
36 898 461	36 898 461	مساهمات مباشرة وأرباح مرتبطة
6 088 662	6 088 662	مساهمات لدى كاب أنفست سيكار
2 512 434	2 512 434	توظيفات في صندوق رأس مال مخاطر
170 000	170 000	توظيفات في صندوق رأس مال مخاطر لدى ATD SICAR
68 880 464	262 737 295	حساب جاري للشركاء وسندات أخرى
114 550 021	308 406 852	المجموع
-8 174 265	-8 256 646	مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات
106 375 756	300 150 206	الرصيد بعد خصم المخصصات

تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " بما قدره 29.254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدون من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة استراتيجية لتطوير النشاط.

أصل 6: الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 47.558.762 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 47.558.762 دينار في 31 ديسمبر 2022. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة دينار تونسي

البيانات	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
أصول غير مادية		
برامج معلوماتية	12 172 446	11 845 328
استهلاكات	-11 353 601	-10 049 803
الأصول غير المادية	818 845	1 795 525
أصول مادية		
أصول في طور التهيئة	790 294	0
أصول ثابتة بغرض المتاجرة	12 296 337	12 451 757
أراضي مبنية	1 283 062	5 377 500
بنايات	29 752 002	25 625 248
تهيئة	12 369 422	12 330 304
أثاث ومعدات المكاتب	8 926 163	7 860 042
وسائل النقل	1 290 015	925 677
أصول ثابتة أخرى	1 790 029	945 252
القيمة الخام للأصول المادية	68 497 324	65 515 780
استهلاكات		
تهيئة	-8 170 090	-7 148 783
أثاث ومعدات المكاتب	-7 086 584	-6 595 888
وسائل النقل	-953 223	-924 779
بنايات	-5 977 039	-5 083 093
مجموع الاستهلاكات	-22 186 936	-19 752 543
صافي الأصول المادية	46 310 388	45 763 237
المجموع الصافي للأصول الثابتة	47 129 233	47 558 762

أصل 6: الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 46.779.695 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 19.875.530 دينار في 31 ديسمبر 2022 وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
1 651 014	2 984 692	حساب الدولة للأداءات
10 147 185	28 347 802	صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط
6 522 351	13 092 788	مدينون مختلفون
945 874	1 727 681	أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل
662 160	678 799	قروض وتسبيقات للموظفين
-53 054	-52 067	مخصصات
19 875 530	46 779 695	المجموع

2. الخصوم :

خصم 2: إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
40 800 276	48 513 977		حسابات المراسلين والمؤسسات المالية تحت الطلب
36 193 000	73 621 285	2-1	ودائع البنوك لأجل
150 500 000	354 853 000	2-2	افتراضات من البنوك
1 551 269	4 079 818		الديون المرتبطة
229 044 545	481 068 080		المجموع

1.2 : ودائع البنوك لأجل :

تتمثل ودائع البنوك لأجل في 31 ديسمبر 2023 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
10 000 000	بنك تونس العالمي بالدينار
32 269 125	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
1 843 950	مصرف الخليج الأول الليبي بالدولار الأمريكي
2 000 000	مصرف الخليج الأول الليبي بالدينار
2 038 110	مصرف الخليج الأول الليبي بالأورو
3 073 250	بنك الأمان للتجارة والاستثمار بالدولار الأمريكي
3 396 850	بنك الأمان للتجارة والاستثمار بالأورو
4 000 000	مصرف الوحدة بالدينار
5 000 000	مصرف شمال إفريقيا الدولي-تونس بالدينار
10 000 000	بنك اليوباف الدولي-تونس بالدينار
73 621 285	المجموع

خضم 2.2: الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2023 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي	البيانات
الرصيد	الاقتراضات من البنوك والمؤسسات المالية
107 000 000	بنك البركة
6 500 000	بنك الإسكان
25 250 000	بنك الأمان
26 500 000	البنك العربي لتونس
260 000	بنك تونس العربي الدولي
14 000 000	بنك قطر الوطني
1 200 000	FCP SMART EQUILIBRE
4 000 000	SICAV PLUS FIDELITY
1 143 000	DEVELOPER MCPROPERTIES-THE
169 000 000	الاقتراضات من السوق النقدية
354 853 000	البنك المركزي التونسي
	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2023 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي	البيانات
الرصيد	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
307 853 000	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
47 000 000	المجموع
354 853 000	

خضم 3: ودائع الحرفاء:

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 489.258.034 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 489.258.034 دينار في 31 ديسمبر 2022 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي		البيانات
الرصيد		
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
286 298 023	594 762 041	ودائع عند الطلب
93 151 062	177 571 516	حسابات الحرفاء بالدينار التونسي
190 546 689	410 843 754	حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية
2 600 273	6 346 771	حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل
27 326 431	35 498 013	ودائع وأموال أخرى للحرفاء
38 564 230	44 600 280	حسابات الادخار
93 013 324	126 588 167	ودائع الحرفاء لأجل
93 013 324	126 588 167	توظيفات لأكثر من 3 أشهر
42 693 000	110 763 000	شهادات الإيداع ورقاع الصندوق
1 363 026	3 397 356	الديون المرتبطة

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2023 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيان	الرصيد
ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر	784 411 087
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	128 466 085
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	2 731 685
المجموع	915 608 857

خصم 4: اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 0.000 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 941.585 دينار في 31 ديسمبر 2022، مسجلا بذلك تراجعاً بـ 941,585 مليون دينار. وهذا راجع بالأساس إلى التسديد الكلي لقرض بناء المقر الجديد للبنك.

خصم 5: خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 76.685.301 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 40.360.396 دينار في 31 ديسمبر 2022 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيان		الرصيد
		ديسمبر 2022
		ديسمبر 2023
مدخرات للخصوم والأعباء	9 631 331	7 102 085
حسابات مرتقبة وحسابات التسوية	58 865 383	24 946 160
صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب تسوية الصرف	51 509 651	18 307 144
حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات	241 367	266 269
مصرفات للدفع وإيرادات مسبقة	7 114 365	6 372 747
دائنون مختلفون	2 171 071	3 735 314
غير ذلك	6 017 515	4 576 837
حساب الدولة للأداءات	4 401 077	3 039 430
مخصصات على إجازات للدفع	1 616 438	1 537 407
المجموع	76 685 301	40 360 396

3. الأموال الذاتية:

بلغ مجموع الأموال الذاتية 59226771- دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 40.684.723- دينار في 31 ديسمبر 2022 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
100 000 000	100 000 000	مال ذاتي 1	رأس المال
-75 735 043	-140 718 976	مال ذاتي 2	الاحتياطيات المجمعة
24 264 957	-40 718 976		مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-64 949 680	-20 028 255		نتيجة السنة المحاسبية
-40 684 723	-59 226 771		مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1: رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003. هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك، أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي:

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
50%	500 000	المساهم التونسي
24%	237 496	الدولة التونسية
26%	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
0%	34	مساهمون آخرون
50%	500 000	المساهم الليبي
50%	500 000	المصرف الليبي الخارجي
100%	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2: الاحتياطيات المجمعة

تطورت الاحتياطيات المجمعة كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-76 537 834	-141 800 871	احتياطيات البنك ونتائج مؤجلة
507 263	755 578	حصة البنك من احتياطيات الشركة العربية للاستخلاص
295 527	326 317	حصة البنك من احتياطيات شركة كاب انفسست سيكار
-75 735 043	-140 718 976	المجموع

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة

تعهد 1: ضمانات وكفالات مقدمة:

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
36 906 061	41 093 669	ضمانات وخطابات الضمان وكفالات
36 906 061	41 093 669	المجموع

تعهد 2: اعتمادات مستنديه:

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
10 312 421	5 931 263	اعتمادات التوريد
114 235 206	135 523 945	اعتمادات التصدير
124 547 627	141 455 208	المجموع

تعهد 3: تعهدات التمويل المقدمة:

بلغ مجموع هذه التعهدات 128.993.755 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4: ضمانات مقبولة:

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
14 873 420	16 780 588	الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين
246 124 943	205 817 037	الضمانات المقبولة من الحرفاء
341 880	47 897 780	الضمانات المقبولة من الدولة
261 340 243	270 495 405	المجموع

إيضاحات حول قائمة النتائج المجمعة

I- إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1: فوائد مستلمة وإيرادات أخرى:

بلغت الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة 49.229.681 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 28.879.096 دينار في 31 ديسمبر 2022 مسجلة ارتفاع بـ 20.350.585 دينار أي بنسبة 70,47 % تفصيلها كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
3 729	6 321	فوائد حسابات المراسلين
2 211 867	10 096 693	إيرادات التوظيف
10 919 724	14 044 517	فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى
8 600 555	15 739 278	فوائد على القروض التجارية
2 336 361	4 496 567	فوائد على عمليات التجارة الخارجية
4 573 061	4 483 553	فوائد مدينة على حسابات الحرفاء
233 799	362 752	إيرادات الإيجار المالي
28 879 096	49 229 681	المجموع

إيراد 2: عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف عمولات الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات، أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 18.485.126 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 17.057.870 دينار في 31 ديسمبر 2022 مسجل ارتفاع بـ 1.427.256 دينار (نسبة 8,37 %) تفصيلها كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
77 469	220 666	عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى
7 450 936	7 808 342	عمولات على قروض وعمليات تجارية
587 485	837 122	عمولات على الالتزامات بالتوقيع
8 941 980	9 618 996	عمولات على عمليات التجارة الخارجية
17 057 870	18 485 126	المجموع

إيراد 3: أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغت هذه الإيرادات 3.488.612 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 3.194.96 دينار في 31 ديسمبر 2022 مسجلة ارتفاع بـ 293.648 دينار وتتعلق هذه الإيرادات بالأساس بأرباح الصرف.

إيراد 4: أرباح محفظة الاستثمار

بلغت هذه الإيرادات 15.238.644 دينار في 31 ديسمبر 2023 وتتكون أساسا من أرباح السندات الرقاعية وإيرادات تفويت وتصرف «كاب أنفست» في بعض المساهمات وفوائد توظيف الشركة العربية للاستخلاص / صندوق رأس مال مخاطر.

II - أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1: فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
11 724 209	27 954 912	فوائد على افتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
12 861 422	21 340 719	فوائد على ودائع الحرفاء
243 362	25 166	فوائد على الافتراضات والموارد الخصوصية
84 973	0	أعباء أخرى
24 913 966	49 200 630	المجموع

عبء 2: عمولات مدينة:

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 1.075.079 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 453.850 دينار في 31 ديسمبر 2022 مسجلة انخفاضا بـ 294.731 دينار.

عبء 3: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم:

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-46 471 290	-7 309 408	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
4 389 776	3 719 199	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
-4 046 715	-3 361 689	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-1 274 878	-3 350 060	خسائر على مستحقات تم التفريط فيها
-2 380 102	-3 714 737	مخصصات جماعية
-4 885 603	-19 160 006	خسائر على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
1 805 762	6 393 074	استرجاع فوائد مؤجلة على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
3 079 841	12 766 932	استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-49 783 209	-12 496 235	235

عبء 4: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-119 577	-264 612	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
47 961	182 231	استرجاع مخصصات سابقة على محفظة الاستثمار
-71 616	-82 381	المجموع

عبء 5: مصاريف الأعوان:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
23 880 673	26 879 629	أجور ورواتب وأعباء اجتماعية
84 573	132 258	تربصات التكوين
23 965 246	27 011 887	المجموع

عبء 6: أعباء الاستغلال العامة:

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
301 799	48 389	طباعة وتزويدات المكاتب
228 588	228 102	مصاريف المجالس والجمعيات
389 625	529 424	بدل الحضور
913 948	865 868	مصاريف الهاتف والبريد
1 723 790	2 424 485	الضرائب والمعامل
45 853	107 749	مصاريف مهمات
101 265	126 392	مصاريف الضيافة
29 826	70 448	جرائد ومجلات وتوثيق
102 880	105 162	تنقلات وأسفار
224 049	244 797	منح التأمين
518 186	486 980	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
198 273	117 317	دعاية وإعلان
1 871 912	1 710 728	خدمات وأتعاب
2 212 577	2 762 237	صيانة وتصليح
155 000	200 000	مساهمة في ودادية البنك
730 153	73 913	اشتراكات وإعانات
851 904	944 209	مصاريف الإيجار ومصاريف أخرى
39 604	40 746	أعباء الإستخلاص
10 639 232	11 086 946	المجموع

عبء 7: رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة:

يحتوي بند رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
3 704 595	3 753 636	مخصصات استهلاكات لأصول الثابتة
3 704 595	3 753 636	المجموع

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية المجمعة

إيضاح 1: السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
31 213 955	63 466 092	خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
136 189 317	423 093 412	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
-40 418 331	-117 765 197	ودائع المراسلين الأجانب
-188 626 214	-363 302 883	ودائع واقتراضات البنوك
-61 641 273	5 491 424	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة

إيضاح 1-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-64 949 680	-20 028 255	النتيجة الصافية:
53 559 420	17 852 712	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات
		الفوارق الحاصلة:
-1 398	0	ودائع / سحب لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى
-4 576 422	426 350 823	ودائع الحرفاء
10 726 063	-168 304 641	قروض للحرفاء
3 781 824	-26 904 165	أصول أخرى
6 237 570	36 290 663	خصوم أخرى
4 761 380	265 255 220	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال

إيضاح 2-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-53 633 680	-193 856 831	إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
-1 452 851	-3 324 107	إقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-55 086 531	-197 180 938	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار

إيضاح 1-3: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-5 994 721	-941 585	ارتفاع / انخفاض الإقتراضات والموارد الخصوصية
0	0	استعمالات على الصندوق الاجتماعي
-5 994 721	-941 585	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2023

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي

1. تقرير حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

1- الرأي مع التحفظات

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندتها لنا جلستكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة للبنك التونسي الليبي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2023، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية المجمعة مجموع موازنة يبلغ 1 412 616 054 دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ 18 507 779 دينار تونسي.

في رأينا ما عدى النقاط المبينة اسفله، فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبّر بصورة وافية، من كافة النواحي الجوهرية، عن الوضعية المالية لمجمع البنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2023 و عن نتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي مع تحفظات

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا مع التحفظات التي ذكرها :

أ- كما ورد بالإيضاح "أصل 5" تحتوي محفظة الإستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته 29 254 ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة والإنتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك.

ولا تستجيب المساهمة المذكورة لشروط الإقرار ضمن الأصول كما نصت عليها الفقرة 52 من الإطار المرجعي للمحاسبة المصادق عليه طبق الأمر عدد 2459 لسنة 1996 وخاصة احتمال حصول البنك على منافع إقتصادية مستقبلية.

ب- لم نتوصل بمحضر يوثق أعمال الجرد المادي للأصول الثابتة الراجعة للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2023 .

ت- تطرق التقرير حول نظام المراقبة الداخلية للشركة العربية للاستخلاص إلى الضعف في عملية تتبع ملفات الضمانات المسندة من الشركة التونسية للضمان (SOTUGAR) من طرف شركة "كاب انفس" المكلفة بالتصرف في الأصول المالية لحساب صناديق رأس مال للشركة العربية للاستخلاص، رغم طرحها عند تكوين المخصصات على الأصول المالية و تقدر هذه الضمانات بمبلغ 204 075 دينار.

ث- لم تقم الشركة العربية للإستخلاص بتكوين المخصصات اللازمة لتغطية الأصول المالية لمساهمة في رأس مال شركة "PROVALEX" و التي تظهر قوائمها المالية لسنة 2022 وجوب تكوين مخصصات بمبلغ قدره 115 774 ديناراً ، و هذا دون اعتبار القيمة الإضافية على الأصول المادية الثابتة بعد تحيينها بتقرير اختبار بتاريخ 29 سبتمبر 2019.

ج- قامت الشركة العربية للاستخلاص بتغطية الديون على الحرفاء التي لم تشهد أي عملية استخلاص، بالمخصصات اللازمة خلال السنوات السابقة، ماعدا جزءا منها قدره 284 500 ديناراً، وذلك نظراً لإتمام الإجراءات القانونية لتحويل رهن العقار لفائدة العربية للاستخلاص خلال سنة 2021، علماً أنه تم استخلاص مبلغ قدره 3 500 دينار خلال سنة 2023.

ح- تطرق التقرير حول نظام المراقبة الداخلية لشركة "كاب انفس" إلى الضعف في عملية تتبع ملفات الضمانات المسندة من الشركة التونسية للضمان (SOTUGAR)، رغم طرحها عند تكوين المخصصات على الأصول المالية و تقدر هذه الضمانات بمبلغ 115 500 دينار.

3- فقرة ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي المبدى، نرى من الصالح أن نلفت إنتباهكم للنقاط التالية:

4-

أ- يحتوي بند « الأصول الأخرى » على حساب مدين بمبلغ 2.693 ألف دينار تمت تغطيته بالكامل بالمخصصات يتكون من مصاريف الصندوق الإجتماعي التي تم بذلها دون تمويل في غياب أرباح محققة كما ينص على ذلك النظام الأساسي للبنك التونسي الليبي.

ب- تم الإبقاء على ديون مستحقة على عميلين ضمن الديون التي تستحق متابعة خاصة بالرغم من عدم إستخلاص العديد من الاقساط في أجلها بسبب تأخر في إنجاز المشاريع ذات الصلة. وقد برر البنك هذا الإجراء بالتمشي المعتمد من طرف المجموعة البنكية التي قامت بتمويل المراحل السابقة من تلك المشاريع والمتمثل في مواصلة تمويل الأشغال المتبقية لغاية دخول تلك الاستثمارات حيز الإستغلال. هذا وقد بلغت المخاطر الخام على العميلين المذكورين مبلغاً جملياً قدره 21.118 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتم تغطية تلك المخاطر بفوائد مؤجلة بمبلغ 8.359 ألف دينار بنفس التاريخ.

ت- تتضمن الأصول الثابتة للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2023 عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة بمبلغ دفترى قدره 12.296 ألف دينار. وقد تحصل البنك على تلك العقارات في إطار إستخلاص مستحقات على عميل

وقد افضت تلك العملية إلى إسترجاع المخصصات المكونة بذلك العنوان خلال السنة المالية 2021. هذا و لم يقيم البنك بتسجيل هبوط في قيمة تلك العقارات على أساس تقارير تقييم خارجي تم إنجازه سنة 2022.

ث- تضم الأرصدة المحاسبية عوالق محاسبية دائنة ومدينة وفوارق وحسابات نزاعات مرتبطة جزئياً بنقائص تتعلق بإجراءات جمع وإدخال ومعالجة ومراقبة البيانات المحاسبية. وقد تم رصد مخصصات بمبلغ 500 ألف دينار خلال السنوات السابقة بهذا العنوان. لم يقيم البنك بتكوين مخصصات إضافية خلال السنة الحالية في انتظار إستكمال مشروع تحديث النظام المعلوماتي الذي شرع فيه حديثاً بهدف تلافي تلك النقائص و لم يتمكن من تقييم المخاطر الناتجة عن هذه الوضعية.

5- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي. إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما إطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا إستناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها. وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

6- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية المجمعة، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك إستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

7- مسؤوليات مدقي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهريّة، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي. الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية المجمعة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورسالة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملاً بأحكام الفصل 3 من قانون 117 - 94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية المجمعة. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناءً على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص واعدنا في الموضوع تقريراً يحتوي على عديد النقائص والإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسيل الأموال والنزاعات التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءاً لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

1- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملاً بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 - 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة مع القوانين المعمول بها. تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستنادا إلى ما رأيناه ضروريا من أعمال تدقيق، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الشركة للقوانين الجاري بها العمل.

2- عدم إحترام البنك لنسبة الملاءة ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء

الأموال الذاتية الصافية للبنك التي تم احتسابها طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018 سلبية في موفى سنة 2023 مما لا يسمح للبنك بإحترام نسبة كفاية رأس المال الدنيا الترتيبية المحددة بـ 10% وكذلك كافة مؤشرات الحذر الأخرى المرتبطة بمستوى الأموى الذاتية الصافية .

وبالتالي، فإن هذه الوضعية قد تعرض البنك إلى العقوبات المنصوص عليها بالقانون البنكي وبمناشير البنك المركزي التونسي بالإضافة إلى الخطايا المالية المستوجبة ويمكن أن يؤدي عدم ضخ أموال ذاتية إضافية كافية إلى تهديد إستمرارية نشاط البنك.

وفي هذا الإطار تمت دعوة جلسة عامة خارقة للعادة للإنعقاد يوم 10 ماي 2024 قصد التداول في الترفيع في رأس مال البنك مع العلم أنه تم الترخيص من طرف لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 سبتمبر 2023 للدولة التونسية و باقي الأطراف العمومية لمواكبة عملية الترفيع في رأس المال بمبلغ قدره 152 مليون دينار في حدود الأفضلية الراجعة لكل منها وذلك بعد موافقة الجانب الليبي.

تونس في 25 افريل 2024

مكتب أوقا اوديت

منعم بن أحمد

مكتب سي بي آي تونس

محمد زياد الشاهد